
التوريد والإدارة المالية للمشروعات: تقرير مرحلي سنوي يشمل استعراض الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي والمراجعة الخارجية للحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق

الوثيقة: EB 2024/143/R.32

بند جدول الأعمال: 15

التاريخ: 31 أكتوبر/تشرين الأول 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علماً بالتقرير بشأن التوريد والإدارة المالية للمشروعات.

الأسئلة التقنية:

Enzo De Laurentiis

رئيس موظفي التوريد والإدارة المالية، بالإنابة

شعبة التوريد والإدارة المالية

البريد الإلكتروني: e.delaurentiis@ifad.org

Janet Muir

المديرة

شعبة التوريد والإدارة المالية

البريد الإلكتروني: j.muir@ifad.org

التوريد والإدارة المالية للمشروعات: تقرير مرحلي سنوي يشمل استعراض الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي والمراجعة الخارجية للحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق

أولا- المقدمة

- 1- يُقدم الصندوق تقارير سنوية إلى لجنة مراجعة الحسابات عن:
 - (1) تطبيق سياسات وممارسات ضمان التوريد والإدارة المالية للمشروعات، بما في ذلك تطورات واتجاهات ونتائج آخر دورة من دورات مراجعة حسابات المشروعات؛
 - (2) قابلية التطبيق المستمرة للإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي والمراجعة الخارجية لحسابات المشروعات الممولة من الصندوق.
- 2- وأكد الاستعراض السنوي الحالي على استمرار كفاية المبادئ المبينة في هذا الإطار وقابليتها للتطبيق.
- 3- وتُعدّ سياسات وممارسات الصندوق لإدارة التوريد والإدارة المالية للمشروعات أساسية للوفاء بمسؤولياته الائتمانية، وضمان استخدام الأموال بكفاءة وشفافية للأغراض المخصصة لها. وكثيرا ما تعتمد هذه الترتيبات على أنظمة التوريد العامة والأنظمة المالية في البلدان المقترضة عند الاقتضاء. ويتمثل الهدف الأساسي في تحقيق الأهداف الإنمائية لكل مشروع بما يتماشى مع مهمة الصندوق.
- 4- ويعمل موظفو المالية كسفراء ماليين، حيث يتواصلون مع الوزارات ويدعمون المشروعات من خلال ترتيبات الإدارة المالية. ويشرفون على تنفيذ المشروعات بنهج قائم على المبادئ. وتشمل إجراءات الضمان استعراض التقارير المالية الدورية أثناء تنفيذ المشروع، وعمليات المراجعة الخارجية للحسابات، والمشاركة في البعثات الميدانية. كما أنهم يديرون مناقشات شروط الإقراض ومفاوضات القروض، بما في ذلك اعتماد آلية الحصول على الموارد المقترضة.
- 5- ويعمل موظفو التوريد كأمناء على إطار التوريد في مشروعات الصندوق، ويكفلون التزام العمليات بمبادئ العدالة والشفافية والتنافسية والقيمة مقابل المال. ويدعمون المقترضين ووحدات إدارة المشروعات في تخطيط التوريد وتنفيذه، ويمارسون في الوقت ذاته الإشراف من خلال إجراءات ضمان مثل التقييمات القائمة على المخاطر، واستعراض خطط التوريد، والاستعراضات السابقة واللاحقة، والمشاركة في البعثات الميدانية. كما أنهم يؤدون دورا في بناء القدرات، ويوازنون بين المسألة الائتمانية ودعم تنفيذ المشروعات في الوقت المناسب وكفاءة.
- 6- واعتبارا من يناير/كانون الثاني 2025، تم دمج وظائف الإدارة المالية والتوريد في المشروعات، التي كانت تُدار سابقا ضمن شُعب ودوائر منفصلة، في شعبة التوريد والإدارة المالية. ويكمن الهدف من ذلك في توفير رؤية شاملة للمخاطر الائتمانية وتبسيط الإشراف في جميع مراحل تنفيذ المشروع. ولوحظت بالفعل زيادة في الكفاءة والتعاون، في حين يستمر بذل الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من المواءمة وإعادة المعايير.

ثانيا- إعادة معايرة وظيفة التوريد والإدارة المالية

- 7- تهدف عملية إعادة المعايرة الجارية إلى تعزيز ثقافة قوية تقوم على المساءلة والتعاون والتعلم والتحسين المستمر. وفي حين يبقى الامتثال أساسيا للإشراف الائتماني، فإن إعادة المعايرة في شعبة التوريد والإدارة المالية تُعزز نهجا لحل المشكلات يوازن بين الرقابة وحلول التطوير الملائمة للغرض وأهداف تعزيز القدرات.

وتصبح الإدارة الانتمانية أكثر فعالية عندما تركز بشكل أساسي على القضايا النظامية وأسبابها الجذرية بدلا من التركيز فقط على حالات عدم الامتثال الفردية.

8- ويسهم هذا النهج الحديث إزاء الامتثال في تعزيز ثقافة الابتكار والشراكة، بما يتماشى مع مبادرة المرونة التشغيلية التي يقودها رئيس الصندوق. ويتجاوز هذا النهج شعبية التوريد والإدارة المالية من خلال تعزيز المشاركة الاستباقية مع أصحاب المصلحة الداخليين، مثل مكتب المراجعة والإشراف ودائرة العمليات القطرية، والأطراف الخارجية مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف النظيرة والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان العميلة. وأظهرت التجربة في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى أن هذا النهج يدعم أيضا التركيز الرامي إلى منع التدليس والفساد، وتدعمه في ذلك حلقات التعقيبات الفعالة بشأن التحقيقات المغلقة ونتائج المراجعة الداخلية للحسابات.

9- وباختصار، ستولد استراتيجية إعادة المعايير في شعبة التوريد والإدارة المالية قيمة مؤسسية عبر الترويج لتحول ثقافي نحو ضمانات انتمانية قائمة على المخاطر وموجهة نحو النتائج.

10- ويجري حاليا تنفيذ العديد من المبادرات لإدارة التكامل بين الوظيفتين بفعالية.¹ وعقد معتكف حضوري لشعبة التوريد والإدارة المالية لتوحيد الشعبة في إطار هذه الهوية المشتركة وتحديد الأولويات الاستراتيجية. ووضعت مجموعات عمل معنية بإعادة المعايير توصيات نوقشت بنشاط خلال المعتكف، وصُقلت لتصبح خططا للعمل.

11- وستركز شعبة التوريد والإدارة المالية على الأولويات الرئيسية التالية في إطار تنفيذها لخطة العمل:

(1) تنفيذ خطة انتقالية تدريجية ومرنة تحدّ من الإخلال وتضمن في الوقت ذاته الإدماج السلس للوظيفة الانتمانية الجديدة وتنسيق ضمان الجودة وتقييمات المخاطر الانتمانية.

(2) إعطاء الأولوية لبرامج بناء القدرات من أجل تزويد كل من شعبة التوريد وإدارة المالية وموظفي المشروعات بمهارات التوريد والإدارة المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات الصندوق بفعالية.

(3) مواصلة المقارنة المعيارية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لضمان بقاء النموذج الانتماني للصندوق متوائما مع أفضل الممارسات في القطاع.

12- وتجري عملية إعادة المعايير مع خطط عمل ملموسة عبر ثلاث ركائز تنفيذية: (1) الأشخاص والثقافة؛ (2) أساليب العمل؛ (3) النظم الانتمانية. وتُرصَد خطة العمل وتُدار بنشاط وبصورة مستمرة (انظر الملحق الأول لمزيد من التفاصيل). وسيجري عرض التقدم المحرز والنتائج في ورقة شعبة التوريد والإدارة المالية السنوية للعام المقبل التي ستقدم إلى لجنة مراجعة الحسابات.

ثالثا- مخاطر وأداء مشروعات التوريد والإدارة المالية

13- ملامح مخاطر التوريد والإدارة المالية. تركز أنشطة شعبة التوريد والإدارة المالية على إطار الضمانات المستندة إلى مخاطر التوريد والإدارة المالية للمشروعات، والذي يدخل ضمن مجال مخاطر تنفيذ البرامج في

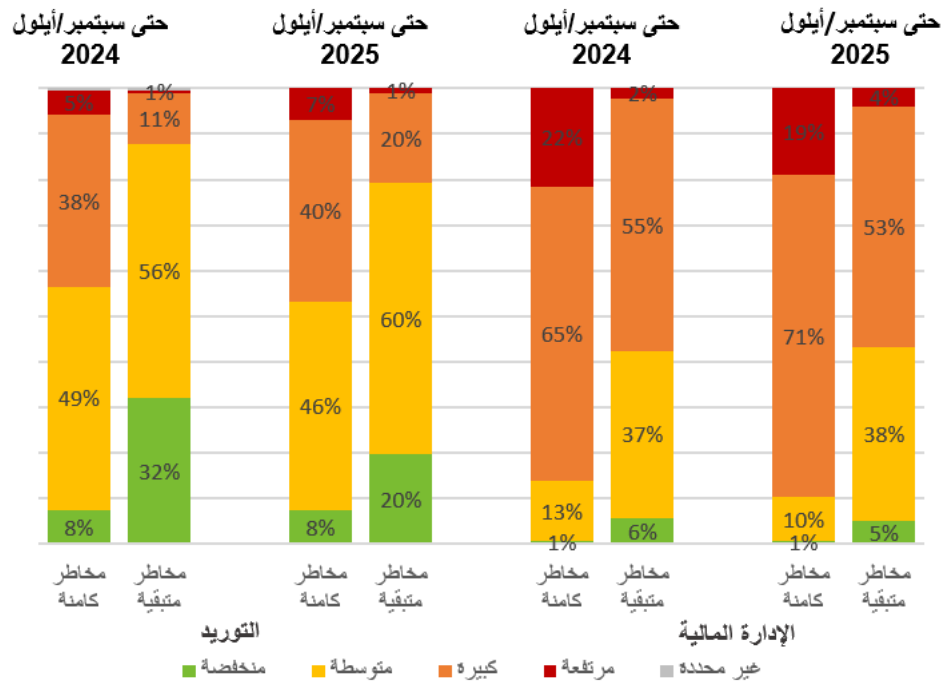
¹ هي: (1) عقد اجتماعات شهرية مفتوحة لشعبة التوريد والإدارة المالية لمشاركة التقدم المحرز في إعادة المعايير؛ (2) إجراء ثلاثة استقصاءات جس نبض لتقييم تفاعل الموظفين، والتواصل، والرضا، والانطباعات المتعلقة بإعادة المعايير، مع تشارك النتائج بشفافية؛ (3) إعادة تنظيم المكاتب في المقر الرئيسي لجمع جميع موظفي شعبة التوريد والإدارة المالية في الطابق نفسه؛ (4) تطوير لوحة معلومات مشتركة لشعبة التوريد والإدارة المالية؛ (5) عقد جلسات معلومات أسبوعية لشعبة التوريد والإدارة المالية لتبادل المعرفة وإجراء مناقشة نشطة حول المواضيع الرئيسية.

الصندوق.² ويجري التمييز باستمرار بين المخاطر المتأصلة³ والمتبقية. وتعكس تصنيفات المخاطر المتبقية⁴ فوائد التخفيف المتحققة بالفعل، مما يضمن إعطاء الأولوية لهذه الجهود خلال فترة التنفيذ.

14- وبالمقارنة مع العام السابق (2024)، هناك تغيير طفيف في ملامح المخاطر في عام 2025. فقد شهدت نسبة المشروعات ذات المخاطر المتأصلة المرتفعة أو الكبيرة زيادة طفيفة لكل من الإدارة المالية (من 86 إلى 90 في المائة) والتوريد (من 43 إلى 47 في المائة). ويعكس هذا التحول بيانات قطرية تنطوي على مخاطر أكبر وترتيبات للمشروعات تفتقر إلى تدابير للتخفيف، ويتواءم ذلك مع مهمة الصندوق المتمثلة بدعم أشد الفئات السكانية ضعفا في المناطق الريفية في السياقات القطرية المحفوفة بالصعوبات. وشهدت نسبة المشروعات ذات المخاطر المتبقية المرتفعة أو الكبيرة في الإدارة المالية انخفاضا طفيفا، من 58 إلى 57 في المائة، في حين زادت النسبة من 12 إلى 21 في المائة في مجال التوريد، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى المشروعات الجديدة التي لم تُنفذ فيها استراتيجيات التخفيف بعد. ولا تزال تصنيفات مخاطر التوريد والإدارة المالية تؤثر على حجم وتوقيت الضوابط والموازنين، بما في ذلك تواتر البعثات وطرائق الصرف.

الشكل 1

ملامح مخاطر التوريد والإدارة المالية للمشروعات الاستثمارية المتاحة للصرف حتى سبتمبر/أيلول 2024 وسبتمبر/أيلول 2025



15- الضمانات الائتمانية القائمة على المخاطر. يشكّل الإشراف الائتماني عملية قائمة على المبادئ والمخاطر تجري طوال مراحل صرف المشروع والإشراف ومراجعة الحسابات. وفي حين يعتبر تقديم التقارير المالية المؤقتة الفصلية إلزاميا للرصد المالي للمشروع وإدارة السيولة، فإن التحقق المسبق من طلبات الصرف - مصحوبا

² المخاطر التي تهدد القدرة على تحقيق النتائج المتوقعة في المشروعات أو البرامج أو الاستراتيجيات التي يدعمها الصندوق ومخاطر العواقب غير المقصودة.

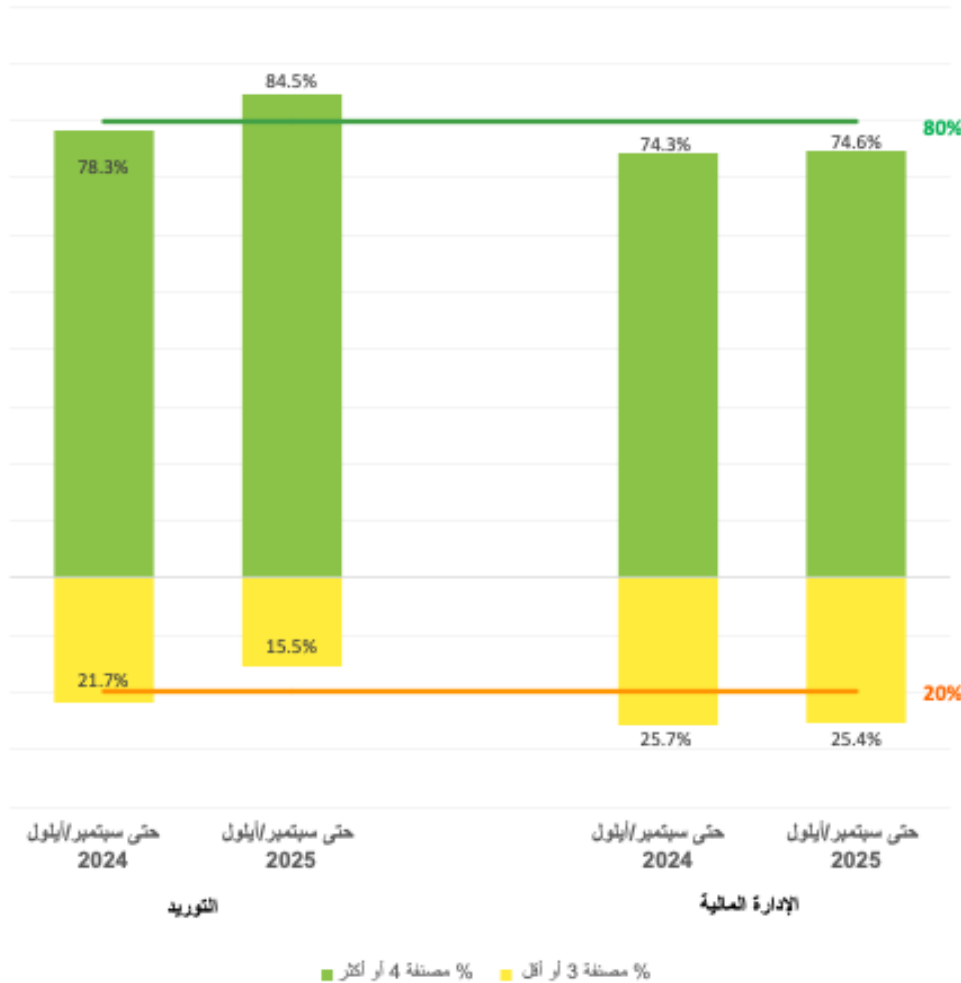
³ تتمثل المخاطر المتأصلة في مخاطر عدم عمل نظام التوريد والإدارة المالية للمشروع على النحو المنشود بسبب عوامل تتعلق ببيئة تنفيذ المشروع، والتي ليس للصندوق سيطرة كافية عليها. وهي تشكل مستوى المخاطر الأولية دون مراعاة تأثير أية تدابير أو ضوابط تخفيفية طبقها أو سيطبقها المقترض.

⁴ تمثل المخاطر المتبقية مستوى المخاطر التي تبقى بعد الإقرار بالتنفيذ الفعلي لتدابير/ضوابط التخفيف. وهي تعكس بالتالي المخاطر الفعلية التي جرى تحديدها وقت التقييم. ويتم تقييم المخاطر المتبقية عند التصميم وأثناء التنفيذ.

بتقارير عن المشاركة في البعثات وفي دعم التنفيذ - يجري بما يتواءم مع أطر ضمان المخاطر المؤسسية. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من العمل في بيئات عالية المخاطر، فإن معظم المشروعات تحقق نتائج مرضية إلى حد ما أو أفضل، وذلك بنسبة 84.5 في المائة في التوريد و74.6 في المائة في الإدارة المالية. وتتعاون شعبة التوريد والإدارة المالية بشكل وثيق مع دائرة العمليات القطرية ومكتب إدارة المخاطر المؤسسية لتقديم دعم مخصص وعملي للمشروعات المصنفة على أنها غير مرضية إلى حد ما أو أقل، وذلك بهدف الحفاظ على هذه الحالات عند مستوى أقل من 20 في المائة وفقاً للمعايير المؤسسية.

الشكل 2

أداء التوريد والإدارة المالية للمشروعات الاستثمارية المتاحة للصرف حتى سبتمبر/أيلول 2024 وسبتمبر/أيلول 2025



16- **بناء قدرات المشروعات.** تضمن شعبة التوريد والإدارة المالية، بصفتها شعبة انتمائية موحدة، قيام مسؤولي التوريد والمالية بإجراء تدريب مشترك لبناء قدرات الاستشاريين وموظفي المشروعات على مستويات متعددة. وقدمت الشعبة حلقات عمل إقليمية حضرية حول التوريد والإدارة المالية لموظفي المشروعات ومراجعي الحسابات الخارجيين وممثلي الوزارات، وجرى التركيز على المواضيع الرئيسية وتبادل أفضل الممارسات في مجال المعايير الدولية.

17- وبالإضافة إلى ذلك، تجسد مبادرة برنامج بناء القدرات لأغراض التوريد في حافظة مشروعات الصندوق، وهي عبارة عن برنامج لبناء القدرات في مجال التوريد في المشروعات يشترك في إدارته الصندوق والمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، أفضل الممارسات التي تمثل المنصة الرئيسية لإضفاء الطابع

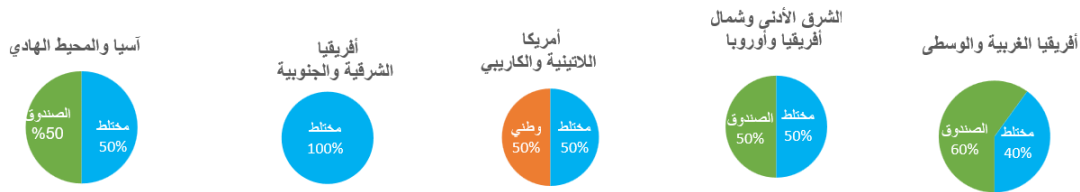
المهني على التوريد بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ويجري حاليا تقاسمها مع المؤسسات النظيرة.⁵ وجرى توسيع نطاق البرنامج في إطار مرحلة ثانية (برنامج بناء القدرات لأغراض التوريد في حافظة مشروعات الصندوق – المرحلة الثانية). ويواصل البرنامج تقديم مسار اعتماد ثلاثي المستويات، ويُقدّم وحدة متقدمة حول "استراتيجية التوريد في المشروعات من أجل التنمية المستدامة"، ويسعى إلى تنمية عقلية استراتيجية في مجال التوريد. وتهدف المرحلة الموسعة إلى توسيع نطاق الوصول إلى المعرفة المتعلقة بالتوريد باستخدام أدوات مُحسّنة لإدارة المعرفة.

رابعاً- ممارسات التوريد والإشراف

18- **تقييم المخاطر في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم المشروعات.** خلال تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات، تُجرى تقييمات لمخاطر التوريد لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنظمة الوطنية والوكالات المُنفّذة، وتوجيه إعداد ترتيبات التوريد، بما في ذلك الاستراتيجية والتخطيط وتخفيف المخاطر والإشراف. ويضمن هذا النهج قدرة الصندوق على التكيف، ومواءمة دعمه للتوريد وإشرافه عليه مع القدرات والسياقات القطرية لضمان ترتيبات ملائمة للغرض عبر الحافظة.

الشكل 3

أطر التوريد حسب الإقليم* للمشروعات المصممة (يناير/ كانون الثاني- سبتمبر/ أيلول 2025 – 19 مشروعا)



* لا ينطبق في اللغة العربية

19- **ضمان الجودة.** تخضع جوانب التوريد في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتقارير التصميم لضمان الجودة المؤسسي. وتركز الاستعراضات على التحقق من اكتمال واتساق مخرجات التوريد الرئيسية، بما في ذلك توافر تقييمات المخاطر، وإدماج مخاطر التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، ووضوح الترتيبات والأنظمة المقترحة، وإدراج استراتيجية للتوريد. كما يضمن الاستعراض تحميل الوثائق المطلوبة على أنظمة الصندوق.

20- وتصنّف الترتيبات على أنها ناجحة، أو ناجحة بشروط، أو فاشلة، حيث يتطلب النجاح بشروط اتخاذ إجراءات تصحيحية قبل الموافقة على المشروع. وحتى سبتمبر/ أيلول 2025، أكملت إدارة التوريد استعراضات جودة لـ 8 برامج فرص استراتيجية قطرية و19 تقرير تصميم لمشروعات. وغالبا ما تنبع الأسباب الشائعة لتصنيفات الفشل أو التصنيفات المشروطة من عدم وضوح أو تناقض صياغة إطار التوريد أو نقص في الوثائق أو عدم اكتمالها.

21- **عملية الاستعراض المسبق.** يُمارس ضمان التوريد أثناء التنفيذ من خلال نظام استعراض مسبق قائم على المخاطر. وتتطلب العقود العالية القيمة أو العالية المخاطر المحددة في خطة التوريد عدم اعتراض الصندوق قبل منحها. وتتنبّط هذه الاستعراضات، التي يجريها كبير موظفي التوريد الإقليميين من خلال النظام الشامل للتوريد في المشروعات عبر الإنترنت، من الامتثال لأنشطة وأساليب التوريد المتفق عليها.

⁵ انضم مصرف التنمية الآسيوي إلى البرنامج، كما يبحث البنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في إمكانية المشاركة أيضا.

22- وتُحدد عتبات الاستعراض المسبق أثناء التصميم بالاستناد إلى تقييمات المخاطر، وتُصاغ رسمياً في اتفاقية التمويل. ويجري بعد ذلك إبلاغها إلى المقترض عبر خطاب ترتيبات التوريد في المشروع، وتُدخل في النظام للتطبيق الآلي. ويمكن تعديل العتبات في أي وقت خلال التنفيذ استجابة لتقييمات مخاطر التوريد التي يجري تحديثها أثناء الإشراف. وجرى إدارة أكثر من 70 في المائة من العقود (من حيث العدد والمبلغ) الممنوحة في عام 2024 من خلال عملية الاستعراض المسبق.

الشكل 4

الاستعراض المسبق مقابل الاستعراض اللاحق (العقود الممنوحة في عام 2024)



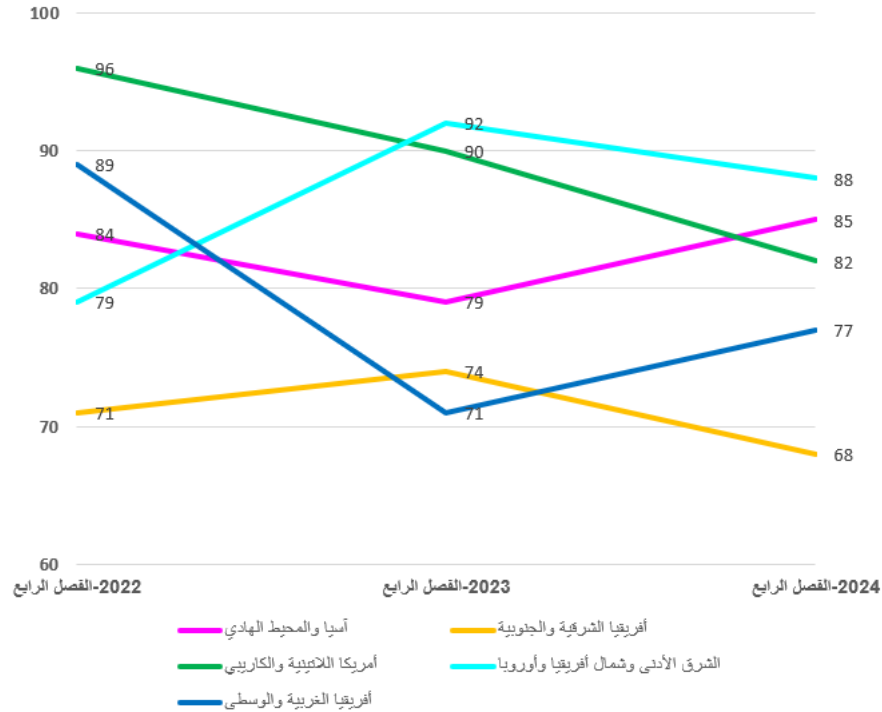
23- **فحص البائعين.** يُعدّ فحص البائعين بمثابة ضمان تكفل مشاركة المؤسسات المؤهلة وذات السمعة الطيبة فقط في التوريد الذي يموله الصندوق. ويجب على الوكالات المُنفّذة التأكيد على أن مقدمي العطاءات والموردين والاستشاريين المحتملين غير مدرجين في قائمة جزاءات الصندوق أو قوائم الاستبعاد الأخرى الخاصة بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قبل منح أي عقد. ويجرى الفحص تلقائياً من خلال منصة النظام الشامل للتوريد في المشروعات عبر الإنترنت في مراحل رئيسية من الدورة، ولا سيما عند إعداد القوائم المختصرة وقبل منح العقود. وجرى تحسين النظام لدمج فحص الموردين مع قواعد بيانات الجزاءات والأهلية، مما يضمن عدم منح العقود للشركات غير المؤهلة.

24- **الإشراف (الاستعراض اللاحق) ودعم التنفيذ.** يستمر تقديم ضمان التوريد أثناء التنفيذ من خلال بعثات الإشراف ودعم التنفيذ. وتقدم بعثات دعم التنفيذ المساعدة الفنية لوحدة المشروع، وتساعد على حل الاختناقات وتعزيز القدرات. وتشكّل بعثات الإشراف نقاط التدقيق الائتمانية الرسمية، حيث تغطي الاستعراضات اللاحقة لعينة من العقود للتحقق من الامتثال للإجراءات المتفق عليها. وتُعدّ بعثات الإشراف أيضاً المرحلة التي تُحدّث فيها تقييمات المخاطر، والتي يمكن بناء عليها تعديل عتبات التوريد والاستعراض المسبق. كما تسهم تصنيفات الأداء في ملامح مخاطر التوريد في المشروع، مما يرشد التدابير التصحيحية وخطط العمل لضمان بقاء الإشراف الائتماني متناسباً مع بيئة المخاطر المتطورة.

25- وتشمل المشكلات الأكثر شيوعاً ضعف تخطيط التوريد أو عدم واقعيته؛ والتأخير في تنفيذ أنشطة التوريد؛ ومحدودية أعداد الموظفين والقدرات وارتفاع معدل دوران الموظفين؛ وضعف إدارة العقود. ولتحسين الأداء في الحافظة، ستركّز شعبة التوريد والإدارة المالية على إعطاء الأولوية لدعم التنفيذ، واستكشاف حلول التوظيف الطويلة الأجل، ومواءمة تخطيط التوريد مع خطط العمل والميزانيات السنوية، وتطبيق رصد أقوى للعقود من خلال النظام الشامل للتوريد في المشروعات عبر الإنترنت.

الشكل 5

نسبة المشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل في مجال التوريد في الفترة 2022-2024 حسب الإقليم



26- **سوء التوريد وعدم الامتثال.** وفقا لإطار التوريد الخاص بالصندوق، يجوز الإعلان عن سوء التوريد عند عدم امتثال المقترضين أو الوكالات المنفذة للإجراءات المتفق عليها. وتشمل هذه الحالات منح العقود دون مراعاة الأصول القانونية أو الاستخدام غير السليم لأساليب غير تنافسية أو ممارسات محظورة. ويمكن أن يؤدي سوء التوريد إلى إلغاء تمويل العقد المعني، وفي بعض الحالات، إلى عدم أهلية النفقات ذات الصلة.

27- وستصدر إجراءات محدثة لمعالجة سوء التوريد في نسخة عام 2025 من دليل التوريد في مشروعات الصندوق، وفي عام 2026، سيجري تطوير وحدة ومسار عمل في منصة النظام الشامل للتوريد في المشروعات عبر الإنترنت لدعم هذه العملية، بما في ذلك التكامل مع عمليات الإدارة المالية للإعلان عن النفقات غير المؤهلة. كما ستمكّن وحدة النظام الشامل للتوريد في المشروعات عبر الإنترنت شعبة التوريد والإدارة المالية من توليد البيانات وإجراء تحليلات بشأن سوء التوريد. وفي غضون ذلك، تعمل الفرق بموجب إجراءات مؤقتة أصدرها مدير شعبة التوريد والإدارة المالية لضمان معالجة القضايا بشكل متنسق بانتظار وضع الدليل المنقح ووحدة النظام الشامل للتوريد في المشروعات عبر الإنترنت موضع التنفيذ.

28- **المبادرات الاستراتيجية.** تُعزز العديد من المبادرات الإشراف على التوريد واتساقه. وتقوم التحسينات المدخلة على منصة النظام الشامل للتوريد في المشروعات عبر الإنترنت بتعزيز الكفاءة والشفافية. ولا يزال الصندوق عضوا فاعلا في مجموعة عمل رؤساء التوريد في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ويساهم في توحيد السياسات العالمية. كما دخل الصندوق في ترتيبات اعتماد متبادل مع البنك الدولي، ومصرف التنمية الكاريبي، والبنك الأوروبي للاستثمار بهدف خفض التكاليف ومواءمة الإشراف، وسيواصل استكشاف إبرام اتفاقيات مع جهات أخرى. ومن خلال برنامج بناء القدرات لأغراض التوريد في حافظة مشروعات الصندوق، يدعم الصندوق بناء القدرات لتعزيز أنظمة التوريد الوطنية. وتعزز هذه المبادرات، مجتمعة، الشفافية، وتخفف الأعباء الإدارية، وتبني قدرات المقترضين.

خامسا- ممارسات الإدارة المالية والإشراف

- 29- **النفقات غير المؤهلة.** تقوم شعبة التوريد والإدارة المالية بانتظام بتتبع ورصد النفقات غير المؤهلة المحتملة و/أو المؤكدة⁶ التي غالبا ما تُحدد من خلال بعثات الإشراف وعمليات المراجعة الخارجية للمشروعات.
- 30- ويتقلب إجمالي مبلغ النفقات غير المؤهلة مع استعراضها وتعديلها. وفي وقت إعداد التقرير، كان المبلغ المستحق المؤكد يعادل 4.3 مليون دولار أمريكي،⁷ بالإضافة إلى مبلغ غير مؤكد قدره 6.2 مليون دولار أمريكي.⁸ وتتمثل الأسباب الرئيسية في عدم كفاية الوثائق الداعمة أو نقصها، وسوء التوريد، وتمويل الضرائب.⁹
- 31- **التدابير العلاجية.** يتخذ الصندوق إجراءات علاجية أساسا في حال وجود نفقات غير مؤهلة وعند التأخر في تقديم تقارير المراجعة. وعندما تُحدد حالة عدم امتثال، يجري السعي إلى العمل المبكر مع المشروعات والوزارات لتشجيع الامتثال الفوري، وحيثما أمكن، يُنظر في تدابير علاجية مرنة لتجنب المزيد من الآثار الضارة على تنفيذ المشروع.¹⁰
- 32- وعند حدوث حالات تأخير في تقديم تقارير مراجعة الحسابات، يجري إصدار إشعارات تحذيرية للمقترضين في حالات التأخير التي تتجاوز 90 يوما، ويجري التعليق الرسمي للحق في سحب الأموال المستحقة بعد 180 يوما. وكما جرى الإبلاغ عنه في العام الماضي، كان البلد الوحيد الخاضع لإجراءات التعليق الناجمة عن مسائل لم تجر تسويتها تتعلق بالإدارة المالية هو جمهورية فنزويلا البوليفارية، وذلك بسبب عدم تقديمها لتقارير مراجعة حسابات المشروعات لعامي 2017 و2018؛ ولا تزال هذه الإجراءات نافذة.

⁶ يشير مصطلح "النفقات غير المؤهلة" إلى استخدام التمويل لتغطية نفقات لا تمتثل لاتفاقية التمويل أو لا تتماشى مع الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية، القسم 4-7.

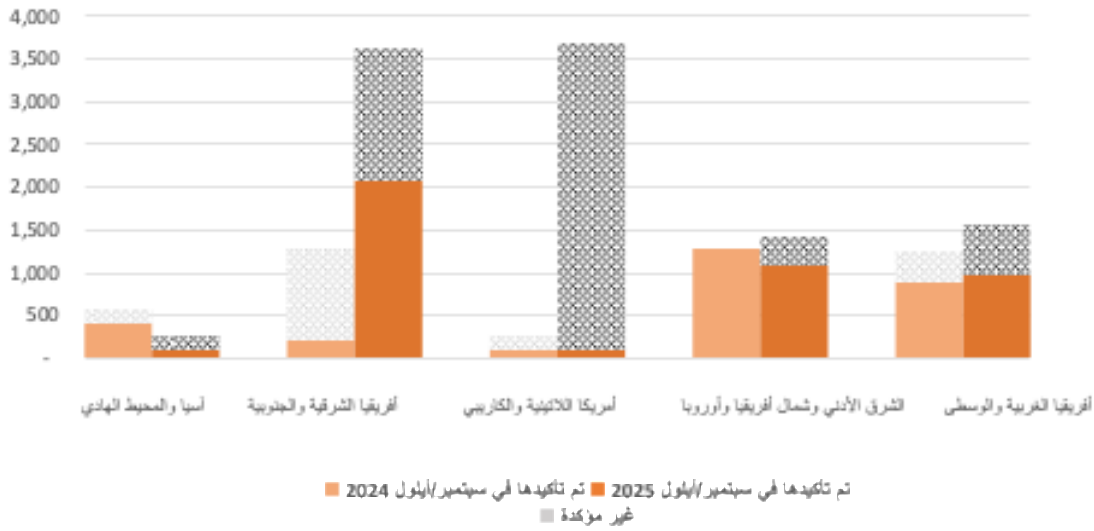
⁷ تشمل الحالات القديمة من اليمن (1.1 مليون دولار أمريكي بسبب الرصيد المستحق غير المبرر المتبقي) وأفغانستان (107 000 دولار أمريكي بسبب رسوم الجزاء التي لم يجر إيداعها في الحساب المعين وتمويل الضرائب).

⁸ يجري حاليا تجميع ورصد النفقات غير المؤكدة وغير المؤهلة المحتملة في نظام الصندوق لضمان الشفافية وإجراءات المتابعة الاستباقية. ⁹ سُجِّلَت زيادة ملحوظة في المبالغ المؤكدة في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية بسبب تمويل الضرائب من برنامج تنمية الري الريفي وبرنامج الوصول المالي لصالح الأسواق وأصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات في المناطق الريفية في ملاوي (1.1 مليون دولار أمريكي)، وسوء إدارة موارد برنامج زيادة قدرة سبل العيش على الصمود في جنوب السودان (0.7 مليون دولار أمريكي).

¹⁰ قد تشمل التدابير العلاجية المرنة التعليق المؤقت لحق المقترض في استخدام حساب سلف وطلب نفقات بديلة تفي بمعايير الأهلية المعمول بها في الصندوق.

الشكل 6

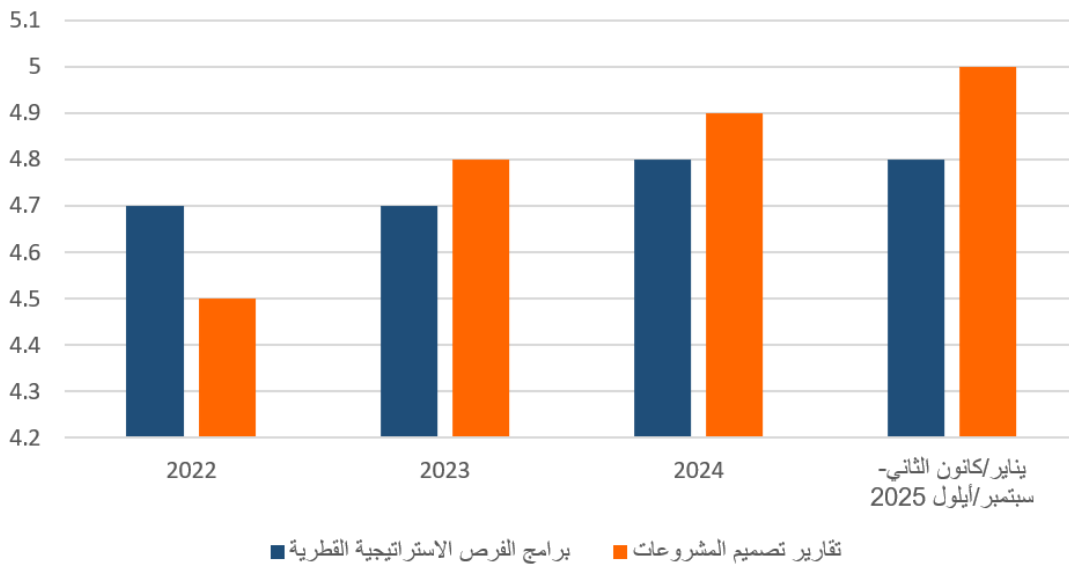
التفقات غير المؤهلة المؤكدة وغير المؤكدة بحسب الإقليم
(بآلاف الدولارات الأمريكية)



33- المشاركة في التصميم والإشراف. ييسر تصميم المشروعات وبعثات الإشراف المنتظمة رصدًا أوثق لجوانب الإدارة المالية في الميدان، ويعزز الضمانات الائتمانية ويتيح إقامة علاقات أوثق مع أفرقة المشروعات. ولا يزال موظفو المالية والتوريد أعضاء أساسيين في فريق تنفيذ المشروع، ويشاركون في جميع المهام إما شخصياً أو بتمثيل من قبل استشاريين خارجيين معتمدين تحت إشراف الموظفين. ومنذ إعادة المعايير، جرى اعتماد نهج أكثر تكاملاً، وهو يُحسن بالفعل جودة الإشراف الائتماني ودعم المشروعات من خلال صوت ائتماني موحد بشأن القضايا الائتمانية الرئيسية. ويستمر تطبيق إطار الضمان القائم على المخاطر في إدارة المشروعات ودعمها.

الشكل 7

متوسط تصنيفات مصفوفة الفعالية الائتمانية المعززة للإدارة المالية (جميع الأقاليم) بحسب السنة



- 34- **ضمان الجودة.** كجزء من عمليات ضمان الجودة المؤسسية، تواصل شعبة التوريد والإدارة المالية إجراء استعراضات لمصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة لكل من الإدارة المالية والتوريد عبر مختلف أطوار مرحلة تصميم المشروعات لضمان أن تكون جودة الإدارة المالية وترتيبات التوريد شاملة وكافية. ومكنت هذه العملية الشعية من دمج التعلم في عملها وفي عمل الصندوق ككل من خلال مذكرات التعلم الفصلية. وطراً تحسن ملحوظ في جودة تصميمات مشروعات الإدارة المالية والتوريد منذ بدء استعراضات مصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة.
- 35- ولا تزال عمليات التعمق الإقليمية تشكّل قناة للتعلم المصمم خصيصاً بشأن التحديات المحددة في كل إقليم. ويشمل ذلك تبادل الدروس المستفادة من استعراضات مصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة، وتحسين فهم مختلف السياسات والمبادئ التوجيهية الجديدة، بالإضافة إلى نقل المعرفة والمهارات. وييسر ذلك مواءمة النهج عبر الفرق اللامركزية. وسيجري عقد عمليتي تعمق هذا العام لشعبي أفريقيا الغربية والوسطى وأفريقيا الشرقية والجنوبية.
- 36- وكجزء من إجراءات ضمان الجودة في شعبة التوريد والإدارة المالية، تخضع تقارير مراجعة حسابات المشروعات لاستعراض أقران داخلي على أساس أخذ العينات، وذلك بهدف وضع نهج موحد.
- 37- **عمليات شروط الإقراض.** تتولى شعبة التوريد والإدارة المالية المسؤولية عن الجانب المالي من مفاوضات القروض. ويساعد موظفو المالية، بدعم من المقر، الحكومات في فهم الشروط المالية واتخاذ القرار بشأنها، بما في ذلك شروط آلية الحصول على الموارد المقترضة. ويسرّت مفاوضات القروض الناجحة التي تهدف إلى تنفيذ التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في الوقت المناسب، وتسليم 1.1 مليار دولار أمريكي من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء و0.2 مليار دولار أمريكي من آلية الحصول على الموارد المقترضة في عام 2025.
- 38- **المشاركة الاستراتيجية.** استمر التعاون الاستراتيجي مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في عام 2025 من خلال الاجتماعات الافتراضية والفعاليات الحضورية والمنتديات الدولية. وعُقدت سبع جلسات للأفرقة العاملة هذا العام من أجل مواءمة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتكنولوجيا الإدارة المالية الخاصة بها. كما عُقد اجتماع مواءمة واحد للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف حضورياً لمناقشة استخدام الذكاء الاصطناعي في ممارسات الإدارة المالية ونهج مراجعة الحسابات والضمان في عمليات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

سادسا- تقارير مراجعة حسابات المشروعات للسنة المالية 2025¹¹

- 39- **ترتيبات مراجعة الحسابات.** تعتبر المراجعة الخارجية لحسابات المشروعات التي يمولها الصندوق أداة رئيسية للضمانات الائتمانية، وذلك نظراً لأن تغطيتها الجغرافية أوسع من بعثات الإشراف. ويشمل استعراض الصندوق لتقارير مراجعة حسابات المشروعات ما يلي:
- (1) الاعتماد على النظم القطرية - أي استخدام المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وهو ما يمثل حالياً 48 في المائة (انظر الملحق الثاني، الجدول 1)؛
 - (2) الالتزام بالمعايير الدولية (الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات)؛
 - (3) تقييم جودة المراجعة وحسن توقيت تقديم تقارير المراجعة.
- 40- ويرد أدناه موجز للنتائج الرئيسية للمشروعات البالغ عددها 202 والتي جرى تحليلها للسنة المالية 2024.

¹¹ تغطي السنة المالية 2024 جميع الفترات المالية المنتهية في الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2024.

- 41- **حسن التوقيت.** حتى 30 سبتمبر/أيلول 2025 استُلمت نسبة 91 في المائة (183) من تقارير مراجعة حسابات المشروعات المستحقة للسنة المالية 2024، في حين تأخر 19 تقريراً؛ واستُلم 71 في المائة منها في الموعد المحدد، مقارنة بنسبة 75 في المائة المسجلة في السنة المالية 2023 (انظر الملحق الثاني، الجدول 2). ويُعزى هذا الانخفاض إلى تأخير بعض المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في إجراءاتها أو إلى تأخير توقيع عقود مراجعة الحسابات مع مراجعي حسابات خاصين قبل نهاية السنة المالية.
- 42- ويُرصد حسن توقيت الاستعراض الداخلي الذي تجريه شعبة التوريد والإدارة المالية لتقارير مراجعة الحسابات عن كُتب، حيث جرى التوقيع على 62 في المائة من تقارير مراجعة الحسابات في غضون الجدول الزمني المحدد بفترة 60 يوماً، مقارنة بنسبة 67 في المائة في السنة المالية 2023.
- 43- **الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية فيما يخص المواعيد المحددة لتقارير مراجعة حسابات المشروعات.** في ديسمبر/كانون الأول 2024، أقرّت لجنة مخاطر تنفيذ البرامج ولجنة إدارة المخاطر المؤسسية مقترحاً يسمح باستثناءات من الشروط العامة لتقديم تقارير مراجعة حسابات المشروعات. ويسمح ذلك بتمديدات تتجاوز مدتها فترة الأشهر الستة المطلوبة من نهاية السنة المالية، بحد أقصى يبلغ تسعة أشهر، في حالات محددة تعتبر فيها الحاجة إلى وقت إضافي ضرورية لتحسين جودة تقارير مراجعة الحسابات وتوقيتها والحفاظ في الوقت ذاته على المساءلة. وتُقل تفويض الصلاحيات من الرئيس إلى نائب الرئيس المساعد وكبير الموظفين الماليين في دائرة العمليات المالية. ولم يتم حتى الآن مناقشة أو اعتماد أية استثناءات.
- 44- **نتائج تقارير مراجعة الحسابات.** كانت النسبة المئوية لآراء مراجعة الحسابات المشفوعة بتحفظات في السنة المالية 2024 مماثلة لنسبة العام السابق (8 في المائة)، كما هو مذكور في الملحق الثاني، الجدول 3. وحصل أحد عشر مشروعاً على آراء مراجعة حسابات مشفوعة بتحفظات مع استثناءات.
- 45- ويُظهر التحليل أن المسائل الرقابية الرئيسية تتكرر وتشيع في جميع الأقاليم الخمسة. وهي تشمل ما يلي: (1) ضعف الضوابط الداخلية على تنفيذ المشروعات أو عدم الامتثال للإجراءات الموافق عليها؛ (2) عدم كفاية إجراءات التوريد و/أو سوء إدارة العقود؛ (3) عدم فعالية استخدام النظم المحاسبية؛ (4) عدم تقديم مستندات داعمة كافية؛ (5) الاستخدام المحدود للمعايير المحاسبية الدولية أو الانحراف عنها؛ (6) النفقات غير المؤهلة. ولمعالجة هذه المسائل، سيعزز الصندوق جهوده في مجال بناء القدرات في جميع الأقاليم لتعزيز الضوابط الداخلية، وضمان الامتثال للإجراءات المعتمدة، وسيهدف إلى تحسين ممارسات التوريد والنظم المحاسبية. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تنفيذ عمليات استعراض مركزة وتدخلات مستهدفة لضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى حل مشاكل النفقات غير المؤهلة بكفاءة.
- 46- **جودة الإبلاغ المالي.** في عام 2024، بقيت الجودة العامة للإبلاغ المالي في المشروعات متسقة مع ما كانت عليه في العام السابق. وأظهرت جودة تقارير مراجعة الحسابات وتوقيتها تحسناً طفيفاً. ومع ذلك، من المتوقع أن تتدهور الإحصاءات بمجرد إدراج تصنيفات عمليات مراجعة الحسابات المتأخرة البالغ عددها 19 عملية. وساهمت التعقيدات الأكبر في مزيج التمويل، وعيوب النظم المحاسبية في المشروعات، وضعف القدرات التقنية في هذا الاتجاه. كما أدت التحديات في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاع ودول الأمر الواقع دوراً، وهي تشكل أكثر من ثلث حافظة الصندوق. ويرد مزيد من التحليل لهذه الاتجاهات في الملحق الثاني.

خطة عمل إعادة معايرة التوريد والإدارة المالية

• الأفراد والثقافة

- لا ينصب تركيز إعادة المعايرة على نقل الموارد من وظيفة إلى أخرى، وإنما على دمج وتعزيز أوجه الكفاءة وتحسين الإشراف الائتماني على السياسات والأنظمة والعمليات.
- ستبقى إدارة التغيير محور تركيز مستمر لضمان التوافق والتعاون ضمن الفريق.
- ستدعم استراتيجية إدارة المعرفة، التي وُضعت عام 2025، تعاون الفريق عبر تعزيز المهارات والتدريب وتبادل المعارف. وسيغطي التدريب تغييرات عمليات سير الأعمال الناتجة عن توصيات مجموعة العمل التي وافقت عليها إدارة الشعب. وستُعقد هذه الدورات بعد استكمال المشروع التجريبي، وتحديثات إرشادات الموظفين، وتعديلات تفويض الصلاحيات حسب الحاجة. ومن المقرر عقد حلقات عمل فنية في الفصل الرابع من هذا العام ومطلع العام المقبل.
- ستُعزز آليات التعقيبات بشأن التطورات الائتمانية في المشروعات لتيسير دمج الدروس المستفادة في التوجيهات والأطر السياساتية اللاحقة.
- سيجري ترشيده عبء عمل فريق الدعم الرئيسي في المقر الرئيسي لضمان إشراف ائتماني كاف على جميع المنح غير القطرية، ومنح الأموال التكميلية، والعمليات غير السيادية، وذلك للحد من المخاطر المالية والمخاطر المتعلقة بالسمعة للجهات المانحة.
- سيستمر تنفيذ خطة التوظيف المتوسطة والطويلة الأجل لمعالجة النقص المستمر في أعداد الموظفين في مجال التوريد، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الإدارة، من أجل تعزيز قدرات دعم التنفيذ، وتحديد دعم الأفرقة القطرية ذات الحافظات الهشة والمعقدة للاستعراض المسبق في الحالات التي تكون فيها المخاطر مرتفعة.

• عمليات سير الأعمال

- سيجري تعزيز تقييمات المخاطر الائتمانية من خلال استعراض تحليل الحالة الأصلية للمشروعات الحاصلة على تصنيفات الأداء غير المرضي، بما في ذلك في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وسيجري تحديث التقييم الذاتي لإدارة المخاطر على مستوى الشعب بتوجيه من مكتب إدارة المخاطر المؤسسية بهدف تطوير آليات ضمانات بديلة للسياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، والرصد والتتبع المشتركين للنفقات غير المؤهلة الناتجة عن سوء التوريد وضعف الضوابط المالية أثناء تنفيذ المشروع.
- ستشجّع مواصلة الاستخدام المرن للاستشاريين من أجل دعم الإدارة المالية والإشراف على التوريد لحافظة الأموال التكميلية المتنامية.
- سيُشجّع توسيع نطاق اعتماد العمل الائتماني القائم على المبادئ من خلال ترشيده تفويض الصلاحيات على مستوى الشعب إلى الأفرقة الإقليمية، وتحديث إرشادات الموظفين بشأن تصنيفات الائتمان، وتصميم عتبات أهمية نسبية للانحرافات.
- ستجري مواءمة تخطيط البعثات مع معايير الاختيار المتعلقة بالمتطلبات القائمة على الاحتياجات وهياكل الإبلاغ. وسيتم تحديث الأدلة والمبادئ التوجيهية الخاصة بالإدارة المالية والتوريد وفقاً لذلك.
- ستُطبق أدوات وإجراءات تخطيط مشتركة أو متبادلة للفريق المتكامل للتوريد والإدارة المالية.

• النظم الائتمانية

- بعد الدمج الكامل للوظيفتين الائتمائيتين في الشعبة الجديد، تضمنت أهم توصيات إعادة المعايير دمج الأنظمة وتعزيز استخدام الأدوات الرقمية (الذكاء الاصطناعي و Oracle Business Intelligence). وتعمل الوظيفتان حالياً باستخدام أنظمة مختلفة غير مترابطة؛ إذ تستخدم وظيفة التوريد منصة النظام الشامل للتوريد في المشروعات عبر الإنترنت الأكثر أتمتة، في حين تُدار وظيفة الإدارة المالية عبر أربعة أنظمة منفصلة.
- يتمثل الهدف الطويل المدى في إنشاء نظام موحد لتلقي الائتمان، في حين يكمن الهدف على المدى المتوسط والقصير إلى زيادة أتمتة الوظيفتين والإدماج الكامل للعمليات ذات الصلة من أجل دعم تبادل المعلومات وتحسين تحليلات البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة.
- وافقت لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات مؤخراً على اقتراح استخراج بيانات سوء التوريد من منصة النظام الشامل للتوريد في المشروعات عبر الإنترنت ودمجها في النفقات غير المؤهلة في لوحة متابعة الإدارة المالية. وسيبسر ذلك الإبلاغ المشترك الذي ستضطلع بتنفيذه شعبة التوريد والإدارة المالية.
- تم البدء بإعداد مشروع ميزانية رأسمالية لأتمتة سير عمل الإدارة المالية وتطوير أداة ذكاء اصطناعي لتحسين تحليل البيانات وتقييم المخاطر والإشراف الإداري. وأعدت شعبة التوريد والإدارة المالية وثيقة استهلال مشروع لتمويل الميزانية الرأسمالية في عام 2026.

تقارير مراجعة حسابات المشروعات - السنة المالية 2025

الجدول 1

ترتيبات مراجعة الحسابات للسنتين الماليتين 2023 و2024

(تقارير مراجعة الحسابات المستلمة والموقعة بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2025)

الإقليم	السنة المالية 2024			السنة المالية 2023		
	عمليات مراجعة أجراها مراجعو حسابات حكوميين أ	عمليات مراجعة أجراها مراجعو حسابات خاص ب	المجموع	عمليات مراجعة أجراها مراجعو حسابات حكومي	عمليات مراجعة أجراها مراجعو حسابات خاص	المجموع
آسيا والمحيط الهادي	33	18	51	31	20	51
أفريقيا الشرقية والجنوبية	23	13	36	23	19	42
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2	10	12	8	20	28
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	5	16	21	12	19	31
أفريقيا الغربية والوسطى	7	18	25	14	35	49
المجموع	70	75	145	88	113	201
النسبة المئوية	48%	52%	100%	44%	56%	100%

أ تشمل تسع عمليات مراجعة حسابات أجرتها كيانات وطنية ليست مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات (السنة السابقة: 10 عملية مراجعة حسابات).

ب عملية مراجعة حسابات استعان فيها مراجعو الحسابات الحكوميون بشركة خاصة لإجرائها في السنة المالية 2022 (السنة السابقة: 2).

الجدول 2

حسن توقيت تقديم تقارير مراجعة حسابات المشروعات في السنتين الماليتين 2023 و2024

(بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2025 و2024)

تقارير مراجعة الحسابات	2024		2023	
	العدد	%	العدد	%
تقارير استلمت في الموعد المحدد	144	71	157	75
تقارير استلمت متأخرة	39	19	46	22
المجموع الفرعي	183	90	203	97
تقارير لا يزال يتوجب تقديمها في 30 سبتمبر/أيلول	19	9	6	3
مجموع التقارير التي يتوجب تقديمها عن السنة	202	100	209	100

الجدول 3

رأي مراجع الحسابات بشأن القوائم المالية للمشروعات في السنتين الماليتين 2023 و2024

(تقارير مراجعة الحسابات المستلمة والموقعة في 30 سبتمبر/أيلول 2025)

الإقليم	السنة المالية 2024			السنة المالية 2023		
	تقارير مراجعة الحسابات المستلمة	رأي غير مشفوع بتحفظات	رأي مشفوع بتحفظات	تقارير مراجعة الحسابات المستلمة	رأي غير مشفوع بتحفظات	رأي مشفوع بتحفظات
آسيا والمحيط الهادي	51	48	3	47	46	1
أفريقيا الشرقية والجنوبية	36	31	5	39	37	2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	12	11	1	14	13	1
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	21	20	1	28	23	5
أفريقيا الغربية والوسطى	25	24	1	28	24	4
المجموع	145	134	11	156	143	13
النسبة المئوية	100	92	8	100	92	8

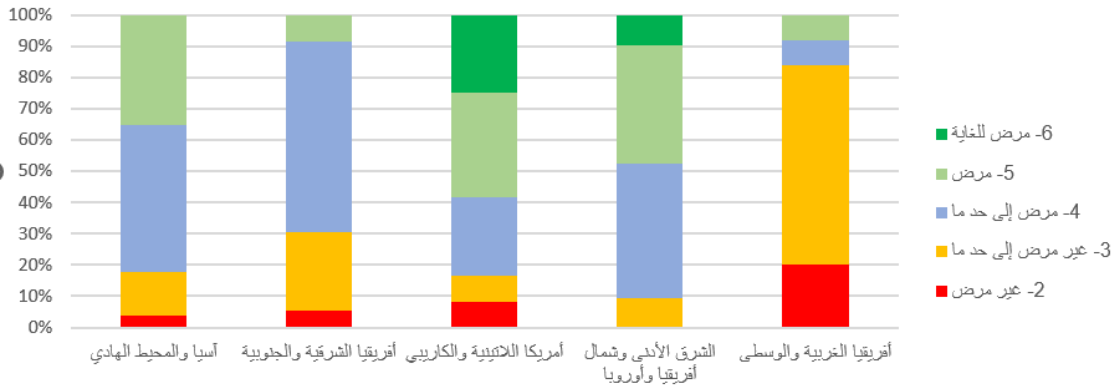
جودة التقارير المالية وتقارير مراجعة الحسابات – 2025

1- أعدت نسبة 61 في المائة من التقارير المالية في السنة المالية 2024 باستخدام المعايير الدولية (السنة المالية 2023: 58 في المائة)، ونسبة 25 في المائة باستخدام معايير وطنية أو إقليمية (السنة المالية 2023: 32 في المائة). واستُخدمت معايير أخرى أو "التعديلات/الانحرافات عن المعايير الدولية" في 14 في المائة من المشروعات.

2- وارتفعت جودة التقارير المالية التي تم تقييمها على أنها مرضية أو مرضية للغاية بشكل طفيف من 26 في المائة في السنة المالية 2023 إلى 28 في المائة في السنة المالية 2024. وبلغت نسبة التقارير التي حصلت على تصنيف مرض إلى حد ما 41 في المائة، مقارنة بنسبة 46 في المائة في السنة المالية 2023، في حين ارتفعت نسبة التقارير المصنفة على أنها غير مرضية إلى حد ما أو غير مرضية ارتفاعاً طفيفاً من 29 في المائة في السنة المالية 2023 إلى 31 في المائة.

الشكل 1

جودة التقارير المالية في السنة المالية 2024¹²



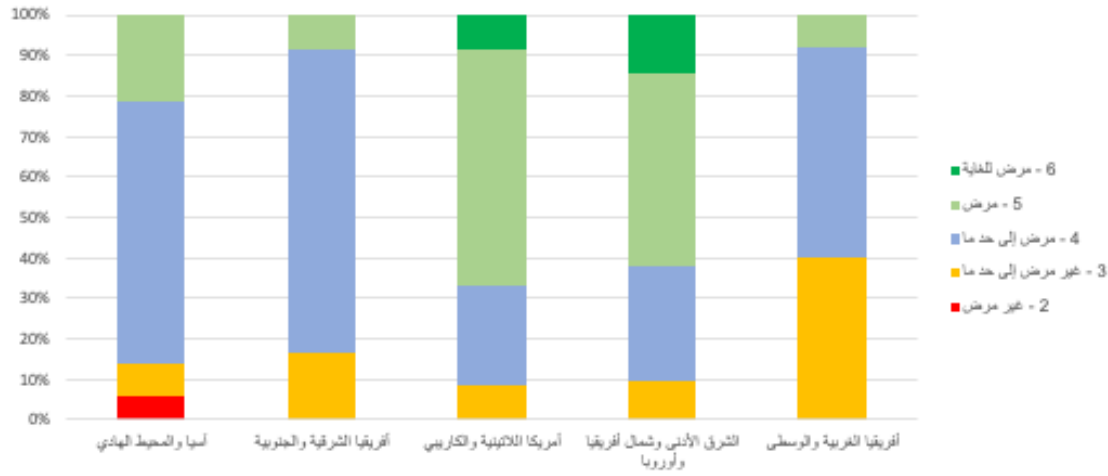
3- وُقِّمَت جودة تقارير مراجعة الحسابات وحسن توقيت تقديمها كجزء من المنهجية المؤسسية التي يستخدمها الصندوق في تقييم أداء المشروعات. ويتألف هذا المؤشر من عنصرين: جودة أعمال مراجعة الحسابات؛ وحسن توقيت تقديم تقارير مراجعة الحسابات. وتُفرض جزاءات على التأخر في تقديم تقارير مراجعة الحسابات حتى لو كانت عالية الجودة.¹³

4- وقد تحسنت جودة تقارير المراجعة وتوقيت تقديمها بشكل طفيف في السنة المالية 2024 بالنسبة للتقارير التي تم استعراضها والتوقيع عليها حتى الآن، وذلك بفضل الجهود المتواصلة التي بذلتها شعبة التوريد والإدارة المالية ودائرة العمليات القطرية لتوقيع عقود مراجعة الحسابات مع مراجعي حسابات خاصين قبل نهاية السنة المالية، حيث حصلت 82 في المائة من عمليات مراجعة الحسابات على تصنيف مرض إلى حد ما أو أفضل (78 في المائة في السنة المالية 2023). غير أنه من المتوقع أن يتراجع هذا المعدل بمجرد أخذ تصنيفات عمليات مراجعة الحسابات الـ 19 المتأخرة في الاعتبار عند استلامها. ويجري وضع خطط عمل إلزامية حسب الحاجة لدعم المعايير الدنيا، بما في ذلك تقديمها في الوقت المناسب، ومعالجة مكامن الضعف في الرقابة الداخلية.

¹² استندت التصنيفات إلى 145 تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات جرى استلامها والتوقيع عليها حتى 30 سبتمبر/أيلول 2025.

¹³ تقارير مراجعة الحسابات التي تقدم بعد التاريخ المحدد لا يمكن تصنيفها عند مستوى أعلى من 3 (غير مرضية إلى حد ما).

الشكل 2

جودة وحسن توقيت مراجعة الحسابات في السنة المالية 2024¹⁴

5- وفي السنة المالية 2024، استخدم 83 في المائة من مراجعي الحسابات المعايير الدولية (2023: 87 في المائة) والتزم 17 في المائة بالمعايير الوطنية أو الإقليمية (2023: 13 في المائة) بالنسبة لتقارير المراجعة التي جرى استلامها والتوقيع عليها وعددها 145 تقريراً حتى 30 سبتمبر/أيلول 2025. وقد تتغير النسبة النهائية عند الانتهاء من استعراض 38 مراجعة واستلام 19 مراجعات متأخرة.

6- الشفافية. تماشياً مع التزام الصندوق بزيادة الشفافية والمساءلة في استخدام أموال الجهات المانحة، يقوم الصندوق بشكل منهجي بالكشف عن تقارير مراجعة حسابات المشروعات على موقعه الإلكتروني.

¹⁴ استندت التصنيفات إلى 145 تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات جرى استلامها والتوقيع عليها حتى 30 سبتمبر/أيلول 2025.